A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/16/12 REV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 22 يناير 2024

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السادسة عشرة
جنيف، من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024

مواجهة التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت

مساهمات من إعداد اليابان والمكسيك والاتحاد الأوروبي

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ) في دورتها الخامسة عشرة، المعقودة في الفترة من 31 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2022، على أن تنظر، في دورتها السادسة عشرة، ضمن بند المسائل الأخرى، في "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمة من دولتين عضوين (اليابان والمكسيك) ومساهمة من عضو غير دولة (الاتحاد الأوروبي) بشأن تدابير مواجهة التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت.

2. وتصف مساهمة اليابان نتائج ثلاث دراسات استقصائية بشأن اتجاهات التكنولوجيات المتاحة في السوق اليابانية لمكافحة التقليد في التجارة الإلكترونية، بتكليف من مكتب اليابان للبراءات من عام 2014 إلى عام 2022. ولا تسلط النتائج الضوء على فوائد هذه التقنيات فحسب، بل تسلط الضوء أيضاً على الثغرات في اعتمادها.

3. وتشرح مساهمة المكسيك تطور حماية حقوق الملكية الفكرية من التعدي على الإنترنت في المكسيك وتحلل الوضع الحالي، وتحديدا فيما يتعلق بالالتزامات المفروضة على مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت لوقف التعدي على الحقوق في الإنترنت.

4. وتصف مساهمة الاتحاد الأوروبي ركائز العمل الثلاث، التي يعتزم الاتحاد الأوروبي من خلالها مكافحة قرصنة الأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث الحية على الإنترنت. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمدت المفوضية الأوروبية توصية في مايو 2023. وتلخص المساهمة التدابير المقترحة والسبل المتوخاة لرصد تنفيذ هذا الصك القانوني غير الملزم.

5. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

تكنولوجيات مكافحة التقليد في اليابان - الوضع الراهن والتحديات المقبلة 3

دور مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت في التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية
وتطوره داخل النظام القانوني المكسيكي..... 7

مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة في الاتحاد الأوروبي 11

[تلي ذلك المساهمات]

تكنولوجيات مكافحة التقليد في اليابان - الوضع الراهن والتحديات المقبلة

مساهمة من إعداد السيد تاكيرو نامبا، مسؤول إداري، مكتب دعم الأعمال التجارية الخارجية، شعبة التعاون الدولي، مكتب اليابان للبراءات، طوكيو، اليابان[*]

ملخص

تستعرض هذه الوثيقة ثلاث دراسات استقصائية[1] أجراها مكتب اليابان للبراءات في الفترة من 2014 إلى 2022، مع التركيز على اتجاهات تكنولوجيات مكافحة التقليد المتاحة في السوق اليابانية. ويتمثل الهدف من ذلك في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن المنتجات المقلدة، لا سيما في سوق التجارة الإلكترونية الذي يتوسع بسرعة، من خلال توفير التحليلات وآخر المعلومات حول تلك التكنولوجيات للقطاعات الصناعية المتضررة من التقليد في اليابان. ولا تسلط النتائج الضوء على فوائد هذه التكنولوجيات فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على الفجوات الناشئة عن اعتمادها في اليابان. ولهذا السبب، يتعين على القطاعين العام والخاص أن يتعاونا من أجل تطوير ونشر التكنولوجيات الفعالة من حيث التكلفة والموثوقة والتي يصعب تقليدها.

أولاً. مقدمة

1. في الأعوام 2014 و2018 و2022، أجرى مكتب اليابان للبراءات ثلاث دراسات استقصائية، ركزت على اتجاهات في تكنولوجيات مكافحة التقليد المتاحة في السوق اليابانية. ويتمثل الهدف من ذلك في مواجهة التحديات المتزايدة الناجمة عن المنتجات المقلدة، لا سيما في سوق التجارة الإلكترونية الذي يتوسع بسرعة، من خلال توفير التحليلات وآخر المعلومات حول تلك التكنولوجيات للقطاعات الصناعية.

ثانيا. تكنولوجيات مكافحة التقليد في اليابان

2. تُتاح مجموعة متنوعة من التكنولوجيات في السوق اليابانية لاكتشاف المنتجات المقلدة ومنعها، وغالبًا ما تُستخدم طرق متعددة في آن واحد. وتشمل هذه:

- مطابقة صورة المنتج: تَستخدم الكاميرات المحمولة لمقارنة صور المنتج للتأكد من صحتها.
- تكنولوجيا الطباعة: تَستخدم الصور المجسمة، والأحبار المتغيرة الألوان المعتمدة على الزاوية، والصور المتفاعلة مع الضوء للتحقق من الأصالة.
- رمز 1D/2D: يستخدم الرموز الشريطية أو الرموز ثنائية الأبعاد التي تحتوي على معلومات المنتج للتأكد من صحته.
- علامة الدائرة المتكاملة: تستخدم علامات تبين تفاصيل المنتج حيث تقرأها الأجهزة للتأكد من أصالة المنتج.
- تكنولوجيا الحكم على معلومات المنتج: يقتبس الذكاء الاصطناعي تفاصيل المنتج الأصلية وبيانات التقليد السابقة المتاحة على الإنترنت لتمييز العناصر المقلدة على منصات التجارة الإلكترونية.
- تكنولوجيا سلسلة الكتل: تحافظ على سجلات المعاملات الدقيقة من خلال أساليب التشفير الموحدة النسق.
- فحص المواقع الإلكترونية: يراقب محتوى التجارة الإلكترونية (النصوص والصور ومقاطع الفيديو) للكشف عن المنتجات المقلدة.

3. لدى كل تكنولوجيا إيجابيات وسلبيات. فبعضها يتسم بالموثوقية ولكن من الصعب تحمل تكلفتها (على سبيل المثال، سلسلة الكتل). ويسهل تنفيذ البعض الآخر ولكن يمكن أن تكون أقل موثوقية لأنها عرضة للتقليد (على سبيل المثال، الصور المجسمة البسيطة التي يمكن اكتشافها بصريًا).

---

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] تستند النتائج الواردة في هذه الوثيقة إلى المعلومات المتاحة في وقت إعداد تقارير الدراسات الاستقصائية ذات الصلة. وهي متاحة (باللغة اليابانية فقط) على https://www.jpo.go.jp/resources/report/mohohin/sonota.html.

ثالثا. التحديات

4. أشركت الدراسات الاستقصائية كلاً من مزودي الخدمات التكنولوجية (البائعين) ومستخدميها (أصحاب الحقوق وأصحاب العلامات التجارية) وكشفت أن عددًا قليلاً من الشركات قد استخدمت تكنولوجيات مكافحة التقليد على أرض الواقع. وكما أظهرت الردود على الدراسات الاستقصائية، يواجه كل من مزودي الخدمات التكنولوجية ومستخدميها عقبات أمام تنفيذ تلك التكنولوجيا في الصناعات اليابانية. ويرد في الفقرات التالية ملخص عن تلك العقبات.

ألف. مزودو الخدمات التكنولوجية

أ) عدم تلبية احتياجات الفاعلين في القطاعات الصناعية

5. على الرغم من أن بعض الرابطات الصناعية تشجع تدابير مكافحة التقليد باستخدام هذه التكنولوجيات، يبدو أن مزودو الخدمات لا يفهمون بما يكفي الاحتياجات التكنولوجية المحددة لأصحاب الحقوق. ويؤدي هذا الاختلال إلى القيام باستثمارات متفرقة لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء أو خفض التكاليف.

ب) ركود في مستوى خفض التكاليف

6. من الممكن خفض وتوزيع تكاليف التشغيل الأولية والمستمرة من خلال تقاسم نظام واحد بين شركات متعددة. ومع ذلك، يؤدي تباين التفضيلات التكنولوجية عبر الصناعات والشركات المستخدمة للتكنولوجيات إلى إعاقة خفض التكاليف. ويسبب ارتفاع تكاليف التنفيذ في نأي المستخدمين عن اعتماد هذه التكنولوجيات.

ج) عدم إثبات الفعالية

7. يعني وجود بعض التكنولوجيات في مرحلة النشوء أن فوائدها لا يُعترف بها أو تُقاس كميا على نطاق واسع، مما يجعل من الصعب على مزودي الخدمات تسويقها.

باء. مستخدمو الخدمات التكنولوجية

8. أُجريت الدراسات الاستقصائية حول الشركات التي تستخدم تكنولوجيا مكافحة التقليد بشكل رئيسي في قطاعات مختارة (الدراجات النارية وقطع غيار السيارات، والأغذية والمشروبات، وأدوات الزينة، والأجزاء الكهربائية والإلكترونية)، مع الأخذ في الاعتبار مخاطر سلامة المستهلك وسهولة دخول المنتجات المقلدة إلى قنوات التوزيع.

أ) الاحتياجات التكنولوجية المتنوعة

9. بالإضافة إلى الطبيعة السرية لاستراتيجيات مكافحة التقليد، فإن احتياجات تنفيذ التكنولوجيا تختلف حسب مجموعة المنتجات أو الشركة، مما يعقد عملية اعتمادها. بمعنى آخر، تصبح تكنولوجيا مكافحة التقليد في حد ذاتها جزءًا من قيمة العلامة التجارية، مما يقلل من احتمال مشاركتها مع الآخرين في نفس القطاع الصناعي.

- في قطاع الدراجات النارية وقطع غيار السيارات، على سبيل المثال، قدمت كل شركة من الشركات الكبرى تكنولوجيات متنوعة تتطلب أساليب فريدة لحل المشكلات تختلف من شركة إلى أخرى.

ب) عدم استيعاب إدارات الشركات مخاطر المنتجات المقلدة وقيود في الميزانية

10. لا تستوعب إدارات الشركات بما يكفي مخاطر المنتجات المقلدة، مما يجعل من الصعب تخصيص ميزانيات لتدابير مكافحة التقليد. ومن الصعب أيضًا الحصول على بيانات التقليد، مما يعقد تقييم التكلفة والعائد بشأن تدابير مكافحة التقليد.

- في قطاع الدراجات النارية وقطع غيار السيارات، من الصعب الحصول على موافقة داخلية حتى على زيادة طفيفة في التكلفة، وذلك بسبب ضيق الفجوة بين التكلفة وسعر المنتج، أي هامش الربح.

- معظم الشركات في قطاعات الأغذية والمشروبات وأدوات الزينة هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي في كثير من الأحيان لم تنفذ تدابير مكافحة التقليد. لذا فإن القيود المفروضة على الموارد تجعل تخصيص ميزانيات لتكنولوجيا مكافحة التقليد أمرًا صعبًا، باستثناء قطاع مستحضرات التجميل الراقية، على سبيل المثال.

ج) تحديات التوزيع والتكنولوجيا

11. يمثل إشراك الموزعين وتجار الجملة في مبادرات مكافحة التقليد مشكلة بالنسبة لمصنعي المنتجات الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن وعي المستهلك بمخاطر التقليد يختلف باختلاف البلدان والمناطق، مما يزيد من تعقيد الوضع.

- في قطاعات الأغذية والمشروبات وأدوات الزينة، يقوم بعض تجار الجملة بخلط المنتجات المقلدة مع المنتجات الأصلية. ويكافح المصنعون لمنع ذلك بسبب اعتمادهم على تجار الجملة.
- غالبًا ما يشتري المستهلكون المنتجات بناءً على السعر. فقلما يتحققون من أصالة المنتج بعد الشراء في حالة المنتجات المنخفضة القيمة أو إذا كان وعيهم محدود بأضرار المنتجات المقلدة.

جيم. مسائل أخرى

أ) قنوات التوزيع المعقدة

12. يزيد تعدد الطرق التي تصل بها المنتجات إلى المستهلكين من خطر تسلل المنتجات المقلدة إلى السوق.

- في أسواق التجارة الإلكترونية، نظرًا للعدد الكبير من البائعين، يصعب تمييز البائعين السيئين والقضاء عليهم.
- عندما يتدخل تجار الجملة في قناة التوزيع، يكون لديهم حافز لتحقيق الربح عن طريق بيع منتجات مقلدة منخفضة التكلفة بسعر المنتجات الأصلية.

ب) مخاوف مكافحة الاحتكار

13. قد يُنظر إلى التعاون في اعتماد تكنولوجيات معينة، عن غير قصد، على أنه حواجز أمام منتجات الطرف الثالث المشتغل بانفراد، مما يؤدي إلى مشكلات محتملة تتعلق بمكافحة الاحتكار.

- توجد منتجات الأطراف المشتغلة لوحدها في قطع غيار الدراجات النارية والسيارات. وقد تنشأ مشكلات مكافحة الاحتكار بسبب إنشاء نظام يمكن أن يقصي فعليا قطع غيار تلك الأطراف.

رابعا. الطرق الممكنة للمضي قدما

14. استنادا إلى نتائج الدراسات الاستقصائية، يمكن للتدابير التالية أن تسهل اعتماد تكنولوجيات مكافحة التقليد في اليابان (وبلدان أخرى).

ألف. تقييم الاحتياجات الخاصة للفاعلين الصناعيين

15. في حالة التكنولوجيات الناشئة، من الضروري تحقيق فهم أعمق بين مزودي الخدمات التكنولوجية ومستخدميها لاعتمادها في المستقبل. ويمكن للمشاريع التجريبية التعاونية التحقق من فعالية الحلول المقترحة.

باء. زيادة التعاون

16. يمكن للفاعلين الصناعيين الاستفادة من الجهود التعاونية الناجحة، مثل الجهود المبذولة في صناعة أشباه الموصلات وصناعة المحامل.

- تعمل الشركة الدولية لمعدات ومواد أشباه الموصلات (SEMI) على تطوير معايير تقنية لضمان إمكانية تتبع أجهزة أشباه الموصلات في جميع أنحاء سلسلة التوريد من خلال معلومات المنتج الفريدة المسجلة باستخدام سلسلة الكتل.
- أطلقت رابطة المحامل العالمية (WBA) تطبيق WBA Check App للتحقق من الأصالة باستخدام الهواتف الذكية. وهو تطبيق يقرأ الرموز التي تخص سبع شركات كبرى، بناءً على التعاون بين الرابطات الصناعية الأمريكية والأوروبية واليابانية لحماية العلامة التجارية.

جيم. الدعم العام

17. يتعين مواصلة الأنشطة التوعوية في هذا الشأن. كما ينبغي النظر في الحوافز الحكومية مثل الإعانات أو الإعفاءات الضريبية لتقليل التكاليف المرتبطة بتنفيذ تكنولوجيات مكافحة التقليد.

18. ويجب على الحكومة إعلام الفاعلين الصناعيين وتزويدهم بأحدث التطورات بشأن فوائد اعتماد التكنولوجيا بما يتجاوز مجرد القضاء على المنتجات المقلدة. وتشمل هذه الفوائد تعزيز قوة العلامة التجارية، وفهم قنوات التوزيع، وتحسين إدارة المخاطر من خلال إمكانية التتبع. ويجب على الحكومة أيضًا تقديم أفضل الممارسات والتوصية بمجموعات التكنولوجيات الأكثر فاعلية التي يُحبذ أن يعتمدها الفاعلين الصناعيين.

خامسا. خاتمة

19. نظراً للتطور المتزايد الذي شهدته المنتجات المقلدة المتداولة، والتي تتهرب من التدابير التقليدية لمكافحة التقليد، وتنوع قنوات التوزيع بسبب انتشار مواقع التجارة الإلكترونية، فقد أصبح من الصعب الحد من المنتجات المقلدة إلا من خلال جهود الشركات الأحادية. وينبغي لمكتب اليابان للبراءات أن يبدأ أو يسهل الأنشطة المذكورة في القسم "رابعا" من أجل منع التأثير السلبي للمنتجات المقلدة على المستهلكين والصناعات.

20. ورغم أن الدراسات الاستقصائية حددت بعض التكنولوجيات الواعدة، إلا أن تركيزها الأساسي كان على السوق المحلية، بحيث لم تستكشف وجهات النظر الدولية إلا نادرا. ومع استمرار توسع سوق التجارة الإلكترونية عبر الحدود، فمن الممكن أن تكون أقوى عند إخضاعها لنهج عالمي منسق بين الفاعلين الصناعيين والسلطات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يمكن للويبو، ربما بالتعاون مع المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) وغيرهما، أن تقود المناقشات الرامية إلى تشجيع اعتماد تكنولوجيات مكافحة التقليد على مستوى العالم.

[نهاية المساهمة]

دور مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت في التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية وتطوره داخل النظام القانوني المكسيكي

مساهمة من إعداد السيد ألدو فراغوسو باسترانا، نائب المدير العام للملكية الصناعية، المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، مكسيكو سيتي، المكسيك[*]

ملخص

تشرح هذه المساهمة تطور حماية حقوق الملكية الفكرية من التعدي على الإنترنت في المكسيك وتحلل الوضع الحالي، لا سيما فيما يتعلق بالالتزامات المفروضة على مورّدي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت لوقف التعدي على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت. ويصف ممارسة المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) لإصدار أوامر حجب المواقع الإلكترونية ضد هذه الأنواع من الوسطاء قبل وبعد دخول القانون الاتحادي لحماية الملكية الصناعية حيز التنفيذ في عام 2020 ويشرح كيف تم تفسير الأحكام المعمول بها من قبل القضاء المكسيكي في شكل رأي قضائي سيكون بمثابة سابقة.

أولا. مقدمة

1. التجارة الإلكترونية حقيقة واقعية منذ عقود ، ونتيجة لذلك ، صارت انتهاكات الملكية الفكرية في هذا المجال واقعا أيضا. وفي هذا الصدد، يرى المعهد المكسيكي للملكية الصناعية (IMPI) أنه يجب على السلطات المسؤولة عن إنفاذ الملكية الفكرية ضمان نفاذ أصحاب الحقوق إلى نفس الأدوات والحلول المتاحة لهم في العالم المادي. وهذه مهمة لا تقع على عاتق السلطات الإدارية فحسب، بل أيضا على عاتق السلطتين التشريعية والقضائية.

2. تهدف هذه المساهمة إلى شرح التقدم الكبير الذي تم إحرازه في حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت في المكسيك وتوضيح كيفية تطور إنفاذ الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، دائما لدعم أصحاب الحقوق وبالتعاون - وليس الطوعي دائما - مع أطراف ثالثة مثل موردي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت. وبشكل أكثر تحديدا، يحلل التقرير ممارسة المعهد لإصدار أوامر حجب المواقع الشبكية ضد وسطاء الإنترنت هؤلاء.

3. ولئن كان صحيحا أن الإطار القانوني المكسيكي ينص على التحسين الإلزامي لحماية حقوق الإنسان من خلال ما يسمى بمبدأ التقدمية، فمن الصحيح أيضا أن بعض الجهات الفاعلة اعتبرت الأوامر الصادرة عن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بحظر المحتوى المخالف غير دستورية.

4. وفيما يتعلق بهذه المقاومة، تصبح القرارات الإدارية التي يتخذها المعهد المتكامل للملكية الصناعية ذات صلة، لأنها تثبت بوضوح وقوة ما يلي: "1" حقوق الملكية الفكرية هي حقوق إنسان؛ "2" يجب حماية حقوق الإنسان تدريجيا، مع مراعاة الحقائق الجديدة؛ "3" تطبق تدابير إنفاذ الملكية الفكرية بشكل متناسب؛ "4" على موقع الإنترنت الذي يكون هدفه الوحيد هو إعادة إنتاج محتوى مخالف ، لا توجد ممارسة لحقوق الإنسان من جانب المتعدي المزعوم (مثل حرية التعبير) ؛ "5" حتى إذا افترض المرء أن هناك تنازعا في الحقوق الأساسية، ينبغي أن يتمتع الطرف الذي يطلب الحماية بامتياز على المتعدي المزعوم.

5. ولشرح تطور حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت في المكسيك، من الضروري تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن القرارات الإدارية والقضائية القائمة بشأن حجب المواقع الإلكترونية، فضلا عن التعديلات التشريعية والقضائية التي أدخلت في المكسيك. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتناول القسم التالي المعالم الأخيرة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية في المكسيك.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانيا. معلومات أساسية عن سلطة المعهد المكسيكي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية: 2013 - 2018

6. منذ عام 2013 ، طلب العديد من أصحاب حقوق الطبع والنشر من المعهد المكسيكي فرض عقوبات على الانتهاكات على مشغلي مواقع الإنترنت الذين قدموا نسخا غير قانونية للمحتوى المحمي بموجب حق المؤلف (على وجه التحديد الأعمال الموسيقية والسمعية البصرية ، مثل المسلسلات التلفزيونية والأفلام).[1]

7. واستجابة لهذه الطلبات، فرض المعهد المكسيكي ، بالإضافة إلى الإشارة إلى مشغلي المواقع الشبكية باعتبارهم منتهكين مزعومين، تدابير مؤقتة على أطراف ثالثة، أي إصدار أوامر إلى مقدمي خدمات الوصول إلى الإنترنت بحجب تلك المواقع الشبكية.

8. ورفع موردو النفاذ إلى الإنترنت دعاوى قضائية ضد أوامر المعهد ، زاعمين أن المعهد انتهك الحق في الحصول على المعلومات، والحق في حرية التعبير، ومبدأ حياد الشبكة، فضلا عن التأكيد على أن المعهد لم يكن مخولا بفرض مثل هذه التدابير لأنه لم يكن هناك حكم صريح بشأن أوامر حجب المواقع الشبكية في القانون الساري في ذلك الوقت.

9. وبالإضافة إلى المسائل القانونية التي أثيرت في الفقرة السابقة، جادل العديد من مقدمي خدمات النفاذ إلى الإنترنت بأنه من المستحيل عمليا إزالة المحتوى المخالف. ومن بين 10 من مقدمي خدمات الوصول إلى الإنترنت الذين تلقوا أمر حظر من المعهد المكسيكي للملكية الصناعية، امتثل واحد فقط له امتثالا كاملا. بالإضافة إلى تقديم مثال ، أظهر هذا أنه كان من الممكن من الناحية التشغيلية لمقدمي الوصول إلى الإنترنت حظر المحتوى المخالف.

10. ودافع المعهد المكسيكي عن موقفه في جميع الإجراءات القانونية، وفي عام 2017، تلقى حكما هاما ونهائيا من محكمة العدل العليا في المكسيك يحدد ما يلي: "1" أن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية مخول بإصدار تدابير لمنع المحتوى المخالف في البيئة الرقمية، على الرغم من أن القانون لا ينص على ذلك صراحة؛ "2" يجب اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في جميع الحالات؛ و "3" تدابير الحجب قانونية ، بشرط أن تكون متناسبة[2].

ثالثا. الإصلاح التشريعي لعام 2020

11. أدت الأحداث المذكورة أعلاه، إلى جانب الرغبة في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاق المبرم بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية وكندا،[3] إلى إصلاح تشريعي في المكسيك. وفي عامي 2019 و2020، عمل المشرعون، بدعم من أصحاب المصلحة في الملكية الفكرية (مثل السلطات والشركات وجمعيات المحامين والمجتمع المدني)، على وضع صك قانوني يراعي، في جملة أمور، ظهور حقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية والتجارة الإلكترونية. تمت الموافقة على هذا الصك، وفي ديسمبر 2020، دخل القانون الاتحادي الجديد لحماية الملكية الصناعية حيز التنفيذ[4].

12. ويتضمن القانون تغييرات مهمة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وبالنظر إلى الأحداث المذكورة أعلاه، فإن المادتين 344(سابعا) و358 منه تخولان المعهد صراحة إصدار تدابير مؤقتة لحجب المواقع الإلكترونية المتعدية على الملكية الفكرية وإجراء عمليات تفتيش للبيئة الرقمية[5]. تمتد هذه الصلاحيات لتشمل انتهاكات جميع حقوق الملكية الفكرية - حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف.

---

[1] منذ عام 1997، كلف القانون الاتحادي المكسيكي لحق المؤلف (المادتان 231 و232) المعهد المكسيكي للملكية الصناعية بتوفير إجراءات إدارية لتسوية المنازعات المتعلقة بحق المؤلف التي تنطوي على الاستخدام من أجل الربح. ولذلك، فإن المعهد المكسيكي للملكية الصناعية لديه مديرية فرعية متخصصة لهذا الغرض. على سبيل المثال ، تم تلقي 453 طلبا جديدا في عام 2023.

[2] محكمة العدل العليا المكسيكية، إنفاذ الحقوق الدستورية 2017/1، 19 أبريل/نيسان 2017؛ متاح على: https://www.wipo.int/wipolex/es/text/663.

[3] متاح على: https://www.gob.mx/t-mec/acciones-y-programas/textos-finales-del-tratado-entre-mexicoestados-unidos-y-canada-t-mec-202730?state=published (باللغة الإسبانية).

[4] متاح على قاعدة بيانات الويبو القانونية على العنوان التالي: https://www.wipo.int/wipolex/en/text/577613.

[5] سواء *بحكم منصبه* أو بناء على طلب طرف معني ، يتمتع مفتشو المعهد المكسيكي بسلطة تفتيش أي منشأة مادية. وبالمثل ، منذ عام 2020 ، يمكنهم إجراء عمليات تفتيش لمواقع الإنترنت ويمكن استخدام المحاضر المقابلة كدليل في إجراءات الانتهاك أو الإلغاء أو البطلان.

رابعا. إجراءات الإنفاذ التي بدأها المعهد المكسيكي بموجب القانون الاتحادي الجديد لحماية الملكية الصناعية

13. بدأ أصحاب حقوق الملكية الفكرية في الشروع في إجراءات التعدي بمجرد دخول القانون الجديد حيز النفاذ، وطلبوا بذلك من المعهد المكسيكي أن يأمر بحجب المواقع الشبكية أو ملفات تعريف الشبكات الاجتماعية التي تنتهك حقوقهم الحصرية.

14. ومما له أهمية خاصة حالتان تم فيهما الحصول على أحكام مهمة وإيجابية. في أولهما ، طلبت جمعية لممثلي حقوق الطبع والنشر حظر موقع إنترنت يستخدم لنسخ دفق الموسيقى. وفي القضية الثانية، شرع المعهد *بحكم منصبه* في إجراءات لحجب موقع على شبكة الإنترنت أتاح بصورة غير قانونية أعمالا أدبية للجمهور.

15. في هذه الحالات، أمر المعهد المكسيكي جميع موردي النفاذ إلى الإنترنت المكسيكيين ومختلف مقدمي الخدمات عبر الإنترنت، وبشكل أكثر تحديدا مزودي وسائل التواصل الاجتماعي، بحظر الوصول إلى المحتوى المخالف أو إزالته على التوالي، وعلى عكس الحالات السابقة للإصلاح القانوني لعام 2020، امتثل معظمهم لأوامر المعهد المكسيكي. ومع ذلك، شرع اثنان في اتخاذ إجراءات قضائية ضد أمر المعهد المكسيكي ، زاعمين مرة أخرى أن حجب أو إزالة المحتوى المخالف كان انتهاكا للحق في التعبير والمعلومات.

16. ومع ذلك، وبالإضافة إلى فرض الغرامات المقابلة لعدم الامتثال للتدابير المؤقتة - وهي أعلى نسبة في تاريخها -[6] دافع المعهد المكسيكي عن موقفه في جميع الإجراءات القانونية. في عام 2023، حكمت المحاكم المكسيكية لصالح المعهد في هذه القضايا، ونصت على أنه يجب على موردي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي خدمات الإنترنت الامتثال لأوامر المعهد لمنع الوصول إلى المحتوى المخالف أو إزالته.

خامسا. الدعم القضائي لسلطة المعهد المكسيكي للإنفاذ في حالات الانتهاك عبر الإنترنت

17. في المكسيك، يعد نظام السوابق مصدرا رسميا للقانون؛ وفي بعض الحالات، تكون الإشارة إليه إلزامية، وفي حالات أخرى، تضع معايير توجيهية للقضاة. لهذا السبب، في سياق القضايا المذكورة في القسم السابق، أصدر القضاء المكسيكي موقفا[7] ذكر فيه ما يلي: "بناء على تقييم أولي لمصالح صاحب الشكوى وسياسته العامة في المرحلة التمهيدية، يمكن ملاحظة أنه في حين أن حرية التعبير وحرية المعلومات وحيادية الشبكة تمنع عموما حجب المواقع الإلكترونية، فإن هذه المصالح الصحيحة ليست ممثلة على موقع إنترنت يعتمد غرضه التجاري في الغالب على محرك لتنزيل الموسيقى المحمية ومعالجتها وإمكانية نقلها ، والذي يتم تنفيذها دون إذن صاحب حق المؤلف".

18. وعلى أساس هذا الموقف، يشارك الجهاز القضائي ويعزز القواعد المنصوص عليها في القانون الاتحادي لحماية الملكية الصناعية والآراء الصادرة عن المعهد المكسيكي في قراراته الإدارية.

19. ويبين ما سبق أنه تم اتخاذ إجراءات قوية على المستوى الإداري والتشريعي والقضائي لحماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية في المكسيك. ويعكس ذلك فهما مشتركا لأهمية التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية عبر الإنترنت من خلال نظام تنظيمي مناسب وإبقاء الجهات الفاعلة التي تنفذه على اطلاع دائم بالتطورات الجديدة، والحاجة إلى أن تكون لحماية حقوق الملكية الفكرية الأسبقية على الطابع غير الرسمي.

سادسا. خاتمة واعتبارات أخيرة

20. تعكس الإجراءات الإدارية والتشريعية والقضائية الموضحة في الأقسام السابقة مساهمة كل كيان في خلق بيئة قانونية آمنة تحمي أصحاب حقوق الملكية الفكرية.

21. إن إشراك وتعاون الأطراف الثالثة غير المتعدية، بما في ذلك موردي النفاذ إلى الإنترنت ومقدمي الخدمات عبر الإنترنت - الذين هم أنفسهم أصحاب حقوق الملكية الفكرية - أمر بالغ الأهمية لحماية هذه الحقوق، كما هو الحال في المجالات الأخرى التي يكون فيها تعاون الغير أمرا طبيعيا، كما هو الحال في المسائل المتعلقة بالضرائب والعمل والقضايا الجنائية.

---

[6] بلغت الغرامة 70،000 وحدة قياس التحديث ، أي ما يعادل حوالي 7.5 مليون بيزو مكسيكي أو 440،000 دولار أمريكي.

[7] https://sjf2.scjn.gob.mx/detalle/tesis/2027061.

22. ومن شأن إذكاء الوعي بين هذه الأطراف الثالثة والمسؤولية الاجتماعية لحماية حقوق الملكية الفكرية أن تجعل نظام إنفاذ الملكية الفكرية أكثر مرونة وكفاءة، من خلال تركيز جهود الشركات والسلطات على الابتكار والحماية دون الحاجة إلى اللجوء إلى الدعاوى القضائية أو الغرامات الإدارية.

[نهاية المساهمة]

مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة في الاتحاد الأوروبي

*مساهمة من إعداد السيد هاري تيمينك، رئيس دائرة الملكية الفكرية في العالم الرقمي، المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا**

الملخص

إن الأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث الثقافية، مثل الحفلات الموسيقية وعروض الأوبرا والمسرحيات الغنائية والعروض المسرحية وبرامج الألعاب، تكتسي أكبر قدر من الأهمية بالنسبة لمشاهديها أثناء بثها المباشر، فتبلغ قيمتها الاقتصادية عندئذ ذروتها. وهذه القيمة الاقتصادية عرضة للخطر، بفعل ازدياد قرصنة الأحداث المباشرة، ولردع ذلك لا بد من انتهاج نُهج جديدة، فالتحدي الذي يعترض منظمي الأحداث والسلطات ومقدمي الخدمات الوسيطة يتمثل في ضرورة اتخاذ التدابير بصورة آنية.

وفي 4 مايو 2023، اعتمدت المفوضية الأوروبية (المفوضية) توصية بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة. وشجّعت المفوضية السلطات الوطنية وأصحاب الحقوق ومقدمي الخدمات الوسيطة على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة إعادة بث هذه الأحداث دون تصريح. وتلك التدابير تشمل المعالجة السريعة للإشعارات واستخدام الأوامر الزجرية المتغيرة والترويج للعروض القانونية وتعزيز التعاون بين إدارات حق المؤلف الوطنية. وقد أنشئ نظام مراقبة لفائدة المفوضية لكي يُقرر بحلول نوفمبر 2025 ما إذا كان من الضروري اتخاذ تدابير أكثر صرامة.

أولا. الخلفية

1. تؤدي الرياضة والثقافة دوراً هاماً في المجتمع باعتبارهما من القوى الدافعة للإبداع والسلوك الاجتماعي والنمو الاقتصادي. ومن شأنهما التقريب بين الأفراد والمجتمعات، وتشجيع الحوار، والمساهمة في التسامح والشمول والتنوع والانخراط. بغية تنظيم وضمان إعادة بث الأحداث الرياضية والثقافية للعشاق والمشاهدين لا بد من توافر استثمارات كبيرة. ويحتاج منظمو الأحداث المباشرة إلى نماذج تجارية مستدامة تستند إلى الإيرادات المتأتية من ملكيتهم الفكرية وغيرها من الحقوق. وهذا ينطبق بصفة خاصة على العائدات المحققة عن طريق إعادة بث الأحداث المباشرة.

2. وتكمن قيمة الأحداث المباشرة في المشاعر وليدة اللحظة. فعلى سبيل المثال، في مجال الرياضة، لا يمكن التنبؤ بمسار المباراة، أو بلحظات الحماس أو الخيبة، أو بالنتيجة. وهذه القيمة تأخذ بالتقلص في أثناء البث وتفقَد عند انتهاء الحدث. ولذلك يكون الضرر الناجم عن إعادة البث دون تصريح في أشد مستوياته خلال فترة الحدث. وبالتالي، يجب التحرّك بصورة آنية لإنهاء البث غير القانوني خلال مباراة كرة القدم أو خلال الحفلة الموسيقية المباشرة.

3. وفي حين أن تطوير تكنولوجيات البث المباشر عبر الإنترنت قد سهّل على العشاق والمشاهدين النفاذ إلى الأحداث المباشرة، ضاعف في الوقت عينه احتمال إعادة البث غير القانوني. وتحدث عمليات القرصنة عن طريق وسائل تقنية تزداد تعقيداً وبسبل مختلفة على غرار الخدمات والتطبيقات والمواقع الإلكترونية[1] غير القانونية المرتبطة بأسلوب التلفزيون عبر بروتوكول الإنترنت، على الأجهزة المحمولة وكذلك الأجهزة التلفزيونية.

4. ويُعدّ بث الأحداث المباشرة نشاطاً ذا موارد كثيفة ويستدعي استخدام فئات مختلفة من الخدمات الوسيطة. ومن الناحية التقنية، فإن التمازج بين الخدمات القانونية وغير القانونية ضمن النظام الرقمي يساهم في تعقيد سبل التعامل مع قرصنة الأحداث

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] وفقاً لدراسة حديثة أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أصبح البث عبر الإنترنت الطريقة الأكثر شيوعاً من أجل النفاذ إلى المحتوى التلفزيوني غير المشروع. فيحدث 58 في المائة من عمليات القرصنة في الاتحاد الأوروبي عن طريق البث عبر الإنترنت و32 في المئة منها عن طريق التنزيل. وتقوم الدراسة أيضاً بتحليل سبل النفاذ غير المشروع إلى الأحداث الرياضية المباشرة. وقد اتخذ هذا النوع من القرصنة اتجاهاً تصاعدياً في 2021 و2022، وسجّل زيادة بنسبة 30 في المائة في سنة واحدة فقط. وفي بعض البلدان مثل فرنسا وإسبانيا، يمثّل البث غير القانوني للأحداث الرياضية أكثر من ثلث (34 في المائة) عمليات النفاذ غير القانونية. انظر (ي) *مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (سبتمبر 2023) التعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت في الاتحاد الأوروبي (2017-2022)*، وثيقة مستخرجة من: https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/quantification-of-ipr-infringement/online-copyright-infringement-in-eu/online_copyright_infringement_in_eu_en.pdf.

المباشرة.[2] ويستغل بعد القراصنة التقنيات القانونية بامتياز لتحقيق الاستفادة القصوى من توزيع المحتوى، ومنها تقنيات شبكات توصيل المحتوى، أو خدمات الحماية، على غرار البروكسي المعكوس. ويلجأ بعض المشغلين أيضاً إلى تقنيات التمويه لتجنّب إمكانية تحديد الخادمات التي يستخدمونها أو تصعيب تلك العملية. وفي السلسلة النهائية، يتيح موفرو خدمات الإنترنت لعملائهم إمكانية الاتصال بالشبكة، وبصورة أعم، يصبحون بمثابة بوابة للنفاذ عبر الإنترنت إلى المحتوى المتاح بأكمله.

5. وفي السنوات الأخيرة، ثمة نوع جديد من الخدمات الداعمة للقرصنة قد اكتسى أهمية متزايدة، ويشار إليه بتسمية "القرصنة كخدمة" وهو يتيح مجموعة من الخدمات الجاهزة التي تسهّل إنشاء عمليات القرصنة الشغالة على أكمل وجه وتسييرها وتحقيق الأرباح منها. وفي بعض الأحيان تكون هذه الخدمات غير المشروعة صورة طبق الأصل عن خدمات البث المشروعة.

6. والضرر الاقتصادي الناجم عن البث غير القانوني للأحداث المباشرة يشمل فقدان قيمة رسوم اشتراك المستخدمين وأسعار مبيعات تذاكر الدخول وعائدات الإعلانات. وتشير التقديرات إلى أن الإيرادات المتأتية من قرصنة الأحداث الرياضية عبر الإنترنت قد بلغت في عام 2019 وحدها 522 مليون يورو، بناءً على رسوم اشتراك المستخدم.[3] وذلك له تأثير على الاستثمارات في البرامج، وخلق فرص العمل، والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي. وقد يكون له أيضاً تأثير على الأموال المخصصة لأنواع الرياضة الشعبية.

ثانيا. توصية المفوضية الأوروبية

7. في 4 مايو 2023، اعتمدت المفوضية الأوروبية (المفوضية) توصية بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة (التوصية)[4] . وشجعت المفوضية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والوسطاء عبر الإنترنت، بالإضافة إلى أصحاب الحقوق، على تشديد التدابير المتخذة لمكافحة إعادة بث الأحداث المباشرة دون تصريح، مع الحرص على اعتماد الضمانات الضرورية لحماية الحقوق الأساسية.

8. وأُعدَّت هذه التوصية استجابةً لقرار البرلمان الأوروبي الصادر بتاريخ 9 مايو 2021[5]. وهي تكملة لتشريعات الاتحاد الأوروبي القائمة، لا سيما تشريعات الاتحاد الأوروبي في مجال حق المؤلف[6]، والتوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ الملكية الفكرية[7]، وقانون الخدمات الرقمية[8].

9. وفقاً للنظام القانوني للاتحاد الأوروبي، تعَدّ "التوصية" إجراءً قانونياً لا يتسم بأي أثر إلزامي. وتُستخدَم التوصيات في الحالات التي تنوي فيها هيئات الاتحاد الأوروبي تحقيق أهداف معينة دون فرض إطار قانوني ملزم. ولكنها تعطي توجيهاً لكيفية تأويل قانون الاتحاد الأوروبي، باعتباره "قانوناً غير ملزم"، وتأخذ المحاكم الوطنية ذلك في حسبانها عند تأويل قانون الاتحاد

---

[2] للحصول على لمحة مفصلة عن نظام بث الأحداث المباشرة واتجاهات البث المباشر دون تصريح، انظر(ي) *مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (مارس 2023)، ورقة مناقشة حول قرصنة الأحداث المباشرة - التحديات والممارسات الجيدة من الوسطاء عبر الإنترنت لمنع استخدام خدماتهم لقرصنة الأحداث المباشرة*، وثيقة مستخرجة من:-https://euipo.europa.eu/tunnel
web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/2023_Live_Event_Piracy/2023_Live_Event_Piracy_Discussion_Paper_FullR_en.pdf.

[3] مركز بحوث البرلمان الأوروبي (ديسمبر 2020)، *التحديات التي يواجهها منظمو الأحداث الرياضية في النظام الرقمي. تقييم القيمة المضافة في أوروبا*، وثيقة مستخرجة من: 654205(2020)EPRS_STU(https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.

[4] انظر(ي) توصية المفوضية الأوروبية 2023/2853 الصادرة في 4 مايو بشأن مكافحة القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة (OJ L 136, 24.5.2023, p. 83–94)، وثيقة مستخرجة من:-https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX%3A32023H1018.

[5] الاتحاد الأوروبي (2019)، *قانون بشأن التحديات التي يواجهها منظمو الأحداث الرياضية في البيئة الرقمية* (الوثيقة 0236(2021)P9_TA)، وثيقة مستخرجة من: https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/TA-9-2021-0236_EN.html#title1.

[6] انظر(ي) على وجه التحديد توجيه الاتحاد الأوروبي 2001/29/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 22 مايو 2001 بشأن تنسيق جوانب معينة من حق المؤلف والحقوق المجاورة في مجتمع المعلومات، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي 22.6.2001 ,167 L، الصفحة 10 (توجيه مجتمع المعلومات بشأن حق المؤلف). وللحصول على لمحة مفصلة عن تشريعات حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي، انظر(ي) المفوضية الأوروبية (2023)، *تشريعات بشأن حق المؤلف في الاتحاد الأوروبي*، وثيقة مستخرجة من: -https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/copyright-legislation.

[7] التوجيه 2001/29/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 29 أبريل 2004 بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي 30.4.2004 ,157 L، الصفحة 30.4.2004.45 ,157 L .

[8] نظام الاتحاد الأوروبي 2022/2065 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 19 أكتوبر 2022، بشأن السوق الموحدة للخدمات الرقمية، والتوجيه المعدّل له 2000/31/EC (قانون الخدمات الرقمية)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي 27.10.2022 ,277/1 L. وللاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن قانون الخدمات الرقمية، انظر(ي) المفوضية الأوروبية (2023)، *مجموعة قانون الخدمات الرقمية*، وثقة مستخرجة من -https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/policies/digital-services-act-package.

الأوروبي[9]. وتُعَدّ التوصيات أيضًا بمثابة مصدر إلهام لواضعي السياسات الوطنية وكذلك الشركات ولطالما أُصدرت باعتبارها الخطوة الأولى قبل اعتماد تدابير ملزمة في الاتحاد الأوروبي[10].

10. وفيما يتعلق بنطاق هذه التوصية، تقتصر التوصية على عمليات "إعادة البث دون تصريح" والتي تعرَّف على أنها عمليات "البث المتزامن أو إعادة البث المتزامن بقصد أن يتلقى الجمهور البث الأصلي المباشر لحدث ما أو بثاً مباشراً لحدث رياضي، فيما يكون هذا البث دون الحصول على تصريح صاحب الحقوق"[11]. ولا تتناول هذه التوصية الطرق الأخرى لقرصنة الأحداث المباشرة على غرار تسجيل الحدث بطريقة غير قانونية على يد قرصان موجود في مكان الحدث (مثلاً عبر التصوير على الهاتف المحمول) أو البث المتأخر للحدث (مثلاً عبر مقاطع تجمع اللحظات البارزة).

11. ونظرًا لاختلاف أنواع الحماية القانونية على نطاق الاتحاد الأوروبي، تميّز التوصية بين الأحداث الرياضية المباشرة وغيرها من الأحداث (الثقافية) المباشرة. فلا تندرج *الأحداث الرياضية*، بحد ذاتها، ضمن الحماية التي ينص عليها قانون الاتحاد الأوروبي ولا يُعترَف بمنظمي الأحداث الرياضية على أنهم أصحاب حقوق بإمكانهم الاستفادة من سبل الانتصاف الخاصة بقانون الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي على غرار التوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية[12]. أما بالنسبة للأحداث الرياضية المباشرة، فتُشجَّع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ تدابير هادفة وإنما متوازنة لمكافحة عمليات إعادة البث دون تصريح. وبالنسبة لسائر الأحداث المباشرة، تُشجَّع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة على اعتماد سبل الانتصاف القائمة الخاصة بقانون الملكية الفكرية للاتحاد الأوروبي، مع مراعاة خصوصيات البث المباشر.

ألف. ثلاث ركائز رئيسية للعمل

أ) ضمان المعالجة السريعة للإشعارات المتعلقة ببث الأحداث المباشرة دون تصريح

12. لتفادي الخضوع للمساءلة، يلزِم قانون الاتحاد الأوروبي مقدّمي خدمات الاستضافة على الإنترنت باتخاذ التدابير سريعاً وإزالة المحتوى غير القانوني أو تعطيله، حين يصلهم إشعاراً بوجود محتوى غير قانوني، مثل التعدي على حق المؤلف. ونظراً للطبيعة الآنية التي يتسم بها الضرر الناجم عن ذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة، وتصبح هذه الضرورة أكثر إلحاحاً عند معالجة إشعارات بث الأحداث المباشرة دون تصريح.

13. وفيما يتعلّق بمعالجة الإشعارات، تميّز التوصية بين مختلف فئات الوسطاء عبر الإنترنت. وذلك مبرر بحكم أن قواعد الاتحاد الأوروبي بشأن إجراءات "التفطّن والتّدخل" آخذة بالتطور.

14. ويُعدّ قانون الخدمات الرقمية، المعتمَد في 19 أكتوبر 2022، الإطار التنظيمي الأفقي الجديد للخدمات الرقمية الوسيطة. ويطرح قواعد منسَّقة بشأن آليات "التفطّن والتّدخل" الخاصة *بمقدّمي خدمات الاستضافة* بغية اتخاذ تدابير آنية ودؤوبة بالنسبة للإشعارات المرتبطة بالمحتوى غير القانوني. فعليهم الاستجابة للإشعارات بالوقت المناسب، على وجه التحديد، ومراعاة نوع المحتوى غير القانوني الذي يخطِر به الإشعار والطابع الملحّ للتدابير الواجب اتخاذها[13]. ويفرض قانون الخدمات الرقمية التزامات إضافية على *مقدمي خدمات الاستضافة على هيئة منصات عبر الإنترنت* (على غرار متاجر التطبيقات والشبكات الاجتماعية) كي يتخذوا التدابير التقنية والتنظيمية اللازمة حرصاً على إيلاء الأولوية للإشعارات التي يقدمها مُبلغون موثوق بهم ومعالجتها والبت فيها دون تأخير مفرط[14]. ومع ذلك، لا ينطبق الالتزام المرتبط بالمُبلغين الموثوق بهم على *سائر مقدمي خدمات الاستضافة*، ولا تنطبق الالتزامات المتعلقة بالإشعارات والإجراءات على الوسطاء المستخدَمين في سياق قرصنة الأحداث المباشرة والذين لا يُعتبرون من مقدمي خدمات الاستضافة.

15. وفي سياق التوصية، ترى المفوضية أن آلية قانون الخدمات الرقمية المعتمدة للمُبلغين الموثوق بهم مفيدة أيضًا بالنسبة لسائر مقدمي خدمات الاستضافة غير المنصات عبر الإنترنت (مثل مقدمي الخوادم المخصصة) للحرص على معالجة الإشعارات

---

[9] السوابق القضائية التي تمت تسويتها، انظر(ي) على سبيل المثال حكم محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي في القضية: C-322/88, Grimaldi, ECR, EU:C1989:646.

[10] انظر(ي)، على سبيل المثال، توصية المفوضية الأوروبية 2018/334 الصادرة في 1 مارس 2018 بشأن التدابير الرامية إلى التعامل بكفاءة مع المحتوى غير القانوني على الإنترنت، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي L 63/50, 6.3.2018، التي استُخدمت لإلهام آلية التفطّن والتّدخل الخاصة بقانون الخدمات الرقمية 2022.

[11] التوصية، الحيثية 3 (و).

[12] لكن بإمكانهم أن يصبحوا من أصحاب الحقوق على أساس التعاقد مع غيرهم من أصحاب الحقوق. بالإضافة إلى ذلك، لدى بعض الدول الأعضاء، مثل فرنسا، قوانين وطنية قائمة تحمي الأحداث الرياضية، مما يخوّل المنظمين الاستفادة من سبل الانتصاف في مجال الملكية الفكرية.

[13] المادة 16 والنقطة 52 من قانون الخدمات الرقمية.

[14] اعتباراً من 15 أغسطس 2023، بالنسبة للمنصات الكبيرة جداً عبر الإنترنت، واعتباراً من 17 فبراير 2024 بالنسبة للمنصات الأخرى عبر الإنترنت. انظر(ي) المُبلغين الموثوق بهم، المادة 22 من قانون الخدمات الرقمية.

واتخاذ القرارات أثناء البث المباشر للأحداث الرياضية. وبالتالي، تشجَّع هذه المجموعة من الوسطاء أيضاً على التعاون مع المُبلغين الموثوق بهم[15] وتطبيق الحلول التقنية الرامية إلى تسهيل عملية تقديم الإشعارات ومعالجتها، على غرار واجهات برمجة التطبيقات[16].

16. وغالبًا ما يُعتَبر الوسطاء "الفنيون" الذين لا يُعَدّون من بين مقدمي خدمات الاستضافة (مثل شبكات توصيل المحتوى ومقدمي البروكسي المعكوس) بمثابة الخدمات الوحيدة التي يمكن لأصحاب الحقوق التعرف إليها عندما يرصدون عمليات إعادة بث الأحداث المباشرة دون تصريح. وتشجّع التوصية مقدمي الخدمات الأولية في نظام البث المباشر عبر الإنترنت أيضاً على التعاون مع أصحاب الحقوق لتسهيل تحديد المصدر الفعلي الذي تجري فيه عملية إعادة البث دون تصريح ووضع التدابير الرامية للحد من سوء استخدام خدماتهم بصورة متكررة[17].

17. وثمة طرق عديدة لترميز الإشارة المصرح بها لبث الأحداث المباشرة أو وسمها، ومنها تقنية العلامة المائية الاستدلالية، بغية حمايتها من الاستخدام دون تصريح. وفي هذا الصدد، تشجّع التوصية أصحاب الحقوق، من جهتهم، على استخدام التقنيات المتاحة أفضل استخدام بهدف تيسير إمكانية التعرف إلى المصدر[18].

ب) تشجيع استخدام الأوامر الزجرية المصممة بالتلاؤم مع الأحداث المباشرة (الطبيعة المتغيرة)

18. تُعدّ الأوامر الزجرية بالحجب وبرامج مساعدة المخترعين وغيرهم من الوسطاء عبر الإنترنت بلا شك السبل الوحيدة المتاحة لمكافحة إعادة بث الأحداث المباشرة دون تصريح، لا سيما عند التعامل مع وسطاء غير متعاونين في أماكن تخرج عن نطاق الولاية القضائية. وتتيح تشريعات الاتحاد الأوروبية الحالية، على غرار توجيه مجتمع المعلومات بشأن حق المؤلف والتوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، إمكانية إصدار أوامر زجرية ضد المنتهكين والوسطاء[19]. إلا أن الشروط التي يجب استيفاؤها والإجراءات التي يجب اتباعها عند إصدار الأوامر الزجرية تتوقف على القانون الوطني المندرج ضمن قيود واسعة محددة وفقاً لمبادئ الفعالية والتناسب والتكافؤ في قانون الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تنص تلك التوجيهات على إجراءات محددة لمكافحة بث الأحداث المباشرة غير القانوني. وقد لا تتناسب الأوامر الزجرية بالحجب على الصعيد الوطني بالضرورة مع الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات بصورة آنية.

19. وفي غياب التنسيق اللازم في الاتحاد الأوروبي، تطورت أنواع محددة من الأوامر الزجرية والممارسات الجيدة في الدول الأعضاء لمكافحة قرصنة الأحداث المباشرة مكافحةً فعالةً.

20. وتشمل *الأوامر الزجرية المتغيرة* المواقع غير المعروفة على الإنترنت بهدف منع إعادة بروز خدمات قرصنة الأحداث الحية التي سبق حظرها والتي قد تبرز من جديد عن طريق انتقالها إلى مواقع جديدة، وذلك دون الحاجة إلى إجراءات قضائية جديدة. وتلك الأوامر مفيدة فيما يتعلق بمناهضة استراتيجيات الصمود التي يطورها القراصنة، على سبيل المثال إعداد خدمات موازية تحت أسماء نطاقات مختلفة أو الانتقال إلى عناوين مختلفة لبروتوكول الإنترنت بهدف التحايل على تدابير الحظر. وتشمل الأوامر الزجرية المتغيرة المطوَّرة، التي تُسمى أيضاً بالأوامر الزجرية المباشرة، الحظر المؤقت لصفحة إلكترونية ما أو خادم ما خلال فترة الحدث المباشر فقط، وقد يدوم ذلك طيلة فترة بطولة كاملة مثلاً[20]. فتتيح تلك الأوامر إمكانية التكيف والتحديث طوال "فترة حياتها"، مما يسمح بتحديد خوادم القراصنة الجديدة وإخطار الوسطاء بها خلال فترة زمنية قصيرة، ومن ثم إضافتها إلى قائمة الحظر.

---

[15] التوصية، النقطتان 5 و23، الحيثيتان 19-20.

[16] واجهة برمجة التطبيقات هي عبارة عن برنامج يعالج المعلومات بين الموقع الإلكتروني أو التطبيق والمستخدم. فهو يجعل التواصل أسهل ويُستخدَم على نطاق واسع في النظام الرقمي.

[17] التوصية، النقطتان 6-7، والنقطتان 24-25، والحيثية 22.

[18] التوصية، الحيثية 21. للحصول على لمحة عامة عن أنظمة التعرف الآلي على المحتوى، انظر(ي) مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2022) *ورقة المناقشة بشأن أنظمة التعرف الآلي على المحتوى – المرحلة 2 – إنفاذ الملكية الفكرية وحالات استخدام الإدارة*، وثيقة مستخرجة من: https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/2022_Automated_Content_Recognition_Phase_2_Discussion_Paper/2022_Automated_Content_Recognition_Phase_2_Discussion_Paper_FullR_en.pdf.

[19] انظر(ي) المادة 8(3) من توجيه مجتمع المعلومات بشأن حق المؤلف والمادة 11 من التوجيه الأوروبي بشأن إنفاذ الملكية الفكرية.

[20] انظر(ي) على سبيل المثال، إليزابيث جونز (2017)، أوامر حجب المواقع الشبكية: تجربة المملكة المتحدة (الصفحات 22-26 من الوثيقة WIPO/ACE/12/10 Rev.)، المتاحة على: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=581919، وبراثيبا م. سينغ (2022)، الأوامر الزجرية المتغيرة وغيرها من أوامر التعويض الزجرية في الهند (الصفحات 3-7 من الوثيقة WIPO/ACE/15/11)، المتاحة على https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=581919.

21. وإن تشريعات الاتحاد الأوروبي الحالية كما هي مؤولة في السوابق القضائية لمحكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي تسمح للدول الأعضاء بتسهيل هذه الأوامر الجزرية الهادفة، بشرط أن تكون التدابير فعالة ومناسبة من حيث حجمها، وأن تحترم التوازن العادل بين الحقوق والمصالح الأساسية، وألا تكون باهظة التكلفة ولا تفرض المراقبة العامة على الوسطاء[21].

22. وقد تطورت الأوامر الجزرية المتغيرة والأوامر الجزرية المباشرة في السوابق القضائية الوطنية وساهمت في محاربة القرصنة (على سبيل المثال في الدانمارك وأيرلندا وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والنمسا والسويد). لكن بالنظر إلى الحاجة الدقيقة جداً لاتخاذ التدابير سريعاً وتحديث الأوامر الجزرية بالتوازي، أُنشئت إجراءات إدارية لدعم قرارات المحكمة مسبقاً ولاحقاً[22]. وقد أدى ذلك إلى سن تشريعات وطنية جديدة، وإنشاء هيئات إدارية متخصصة لتفعيل الأوامر الجزرية ومراقبتها (على سبيل المثال، في فرنسا وبلجيكا وإيطاليا واليونان وإسبانيا وليتوانيا والبرتغال). وقد حفّز ذلك أيضاً تطوير خطط تعاون طوعية وطنية بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والوسطاء عبر الإنترنت، وفي بعض الأحيان تكون بعض الهيئات الإدارية العاملة بصفتها كيانات "موثوق بها" هي الدافع وراء تلك الخطط لضمان فعالية أوامر الحظر (على سبيل المثال، في البرتغال وإيطاليا وألمانيا)[23].

23. وفي حين أن القواعد الوطنية التي وُضعت مؤخراً لها سمات مشتركة، تتخللها أيضاً اختلافات كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي لا تتوفر فيها تدابير محددة لمكافحة قرصنة الأحداث الحية.

24. وفي هذا السياق، فإن التوصية تشجّع جميع الدول الأعضاء على اعتماد مواد تنص على عدد من التدابير والإجراءات سبل الانتصاف[24].

25. وفيما يتعلق بالجهات التي توجَّه إليها الأوامر الجزرية، تُشجَّع الدول الأعضاء على ضمان ما يلي:

- إمكانية إصدار الأوامر الجزرية ضد المشغلين الذين يعيدون بث الحدث المباشر المعني دون تصريح أو ومقدمي الخدمات الوسيطة الذين تتعرض خدماتهم لسوء الاستخدام بغض النظر عن كونهم غير خاضعين للمساءلة؛
- تمكّن الأوامر الجزرية من حظر الوصول إلى الحدث المباشر الذي لم يحصل على تصريح؛
- أهلية أصحاب الحقوق المرتبطة بالأحداث الرياضية لاتخاذ الإجراءات القانونية (منحهم حق التقاضي) والتماس الأوامر الجزرية قبل بدء الحدث الرياضي، بسبل منها تقديم إثبات على أن المشغل المعني قد أتاح سابقاً النفاذ إلى إعادة بث دون ترخيص لأحداث رياضية مماثلة.

26. وفيما يتعلق بالطبيعة المتغيرة للأوامر الجزرية، تُشجَّع جميع الدول الأعضاء على ما يلي:

- التعامل مع كل حالة على حدة لتحديث قائمة مواقع الإنترنت التي يغطيها الأمر الزجري المتغيّر (يمكن تحديد المواقع على سبيل المثال عن طريق اسم المجال أو عنوان بروتوكول الإنترنت أو عنوان الموقع الإلكتروني)، وبسبل منها التعاون بين أصحاب الحقوق والوسطاء المعنيين؛
- تحديد ما إذا كان ينبغي أن تصدق إحدى للسلطات الوطنية المستقلة على قائمة مواقع الإنترنت التي يغطيها الأمر الجزري؛
- الحرص على خضوع التدابير لمراقبة السلطات القضائية.

---

[21] انظر(ي)، على سبيل المثال، حكم محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي في القضية C-314/12، UPC Telekabel Wien، EU:C:2014:192. وانظر(ي) أيضاً المصطلحات المفضلة عموماً، إرشادات المفوضية الأوروبية (2017) الصيغة النهائية من الإرشاد بشأن جوانب معينة من التوجيه COM (2017) 708 *2004/48/EC*، وثيقة مستخرجة من eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:52017DC0708. وانظر(ي)، عموماً، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2021)، دراسة بشأن الأوامر الجزرية المتغيرة المتعلقة بالحظر في الاتحاد الأوروبي، وثيقة مستخلصة من https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/2021_Dynamic_Blocking_Injuctions/2021_Study_on_Dynamic_Blocking_Injuctions_in_the_European_Union_FullR_en.pdf.

[22] للحصول على لمحة شاملة محدثة عن الممارسات الوطنية انظر(ي) مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، ورقة مناقشة القرصنة في الأحداث المباشرة (الحاشية 3)، المرفق 5، ص. 95.

[23] للحصول على لمحة شاملة محدثة عن الممارسات الوطنية انظر(ي) مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، ورقة مناقشة القرصنة في الأحداث المباشرة (الحاشية 3)، المرفق 5، ص. 56 و79.

[24] التوصية، النقاط 9-21 (فيما يتعلق بالأحداث الرياضية المباشرة) والنقاط 26-32 (فيما يتعلق بالأحداث المباشرة الأخرى).

27. وفيما يتعلق بالضمانات، تُشجَّع جميع الدول الأعضاء على اعتماد مواد تنص على ما يلي:

- لا يجب أن تكون التدابير مرهقة بصورة مفرطة للجهات التي توجَّه إليها؛
- الغرض من التدابير هو حصراً التعامل مع الخدمات المقرصنة من خلال الوسائل التقنية المناسبة، دون حرمان المستخدمين من النفاذ إلى المعلومات المشروعة بلا داع؛
- لتجنب الإفراط في الحظر، يجب على أصحاب الحقوق أن يقوموا بصورة منتظمة بتحديث المعلومات بشأن مواقع الإنترنت التي لم تعد تُستخدم لإعادة البث دون تصريح؛
- لا يجور أن تتخطى الأوامر الجزرية المدة التي تعدّ ضرورية لحماية أصحاب الحقوق ولا يجوز أن تسري إلا خلال بث الحدث المباشر.

28. يُشجَّع مقدمو الخدمات الوسيطة على النظر في اتخاذ تدابير طوعية ملائمة ومناسبة من حيث حجمها لمنع سوء استخدام خدماتهم لبث الأحداث الرياضية دون تصريح. ويمكن مناقشة هذه التدابير الطوعية في سياق عملية مراقبة "التوصية" التي تضطلع بها المفوضية بالتعاون مع المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية الذي يستضيفه مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (المرصد) (انظر(ي) القسم "2" باء).

29. ويجب على سائر الأطراف الفاعلة في السوق، على غرار مقدمي خدمات الإعلانات والدفع، أن تتحمل مسؤوليتها أيضاً. كما تُشجَّع على ضمان ألا تكون خدماتها تسهّل سير قرصنة الأحداث المباشرة والترويج لها. وبالنسبة لخدمات الدفع، ثمة التزامات محددة بموجب تشريعات الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال[25]. وتقوم المفوضية بالفعل بتيسير مذكرة تفاهم بمشاركة مشغلي الإنترنت الذين يلتزمون بتقليل وضع الإعلانات على المواقع الإلكترونية والتطبيقات التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية[26]. ويجب تعزيز هذا التعاون بشكل أكبر.

ج) <u>إذكاء الوعي وزيادة العروض التجارية</u>

30. بناءً على الأدلة المتاحة، إن توافر العروض القانونية التنافسية وقابليتها للنفاذ قد يؤديان إلى تدني استخدام محتوى القرصنة. ووفقاً لدراسة حديثة، على سبيل المثال، سيتوقف 43 في المائة من الأوروبيين عن استخدام المصادر غير القانونية إذا أتيح لهم محتوى أقل تكلفة، وسيتوقف 37 في المائة منهم عن ذلك إذا أتيح لهم عرض قانوني أوسع نطاقاً[27]. ولذلك تشجّع التوصية منظمي الأحداث المباشرة والرياضية على زيادة إمكانية النفاذ إلى عروضهم التجارية وجعلها أيسر تكلفةً وأكثر جاذبيةً في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي[28]. وتُشجَّع الدول الأعضاء على إذكاء وعي المستخدمين بالعروض القانونية، على سبيل المثال، عن طريق إعلام المستخدمين الذين يحاولون النفاذ إلى الخدمات المحظورة بأسباب الحظر وبالعرض القانوني المتاح[29]. ويمكن القيام بذلك بسبل منها الإحالة إلى البوابة الأوروبية للمحتوى على الإنترنت، التي طوّرها المرصد، والتي ترتبط بالبوابات الوطنية الحالية[30]. وثمة عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي باتت تمارس هذه الطريقة.

---

[25] للاطلاع على السياق العام في الاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، انظر(ي) https://finance.ec.europa.eu/financial-crime/eu-context-anti-money-laundering-and-countering-financing-terrorism_en.

[26] انظر(ي) ناتاليا زيبروسكا (2019)، *تعاون أصحاب المصلحة بموجب مذكرة تفاهم المفوضية الأوروبية بشأن نشر الإعلانات عبر الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية - تحديث من المفوضية الأوروبية* (الصفحات 16 إلى 19 من الوثيقة WIPO/ACE/13/7)، وثيقة مستخلصة من: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=412285، وانظر(ي) أيضاً WIPO ALERT - منصة آمنة يمكن للمعلنين أن يحمّلوا عليها تفاصيل المواقع الإلكترونية أو التطبيقات التي تم تحديدها أنها تنتهك حقوق المؤلف، وثيقة مستخلصة من https://www.wipo.int/wipo-alert/ar/index.html.

[27] للاطلاع على تقرير حديث، انظر(ي) مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2023) *المواطنون الأوروبيون والملكية الفكرية: التصور والوعي والسلوك*، لا سيما ص. 15، وثيقة مستخلصة من: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=374756.

[28] التوصية، النقاط 33-35.

[29] استناداً إلى التوجيه بشأن خدمات وسائل الإعلام السمعية والبصرية، يجوز للدول الأعضاء أن تضمن إمكانية نفاذ الجمهور على نطاق واسع إلى التغطية التلفزيونية لما يسمى بالأحداث ذات أهمية كبرى بالنسبة للمجتمع مثل الألعاب الأولمبية، أو كأس العالم لكرة القدم الذي ينظمه الاتحاد الدولي لكرة القدم، أو بطولة الاتحاد الأوروبي لكرة القدم. انظر(ي) المادة 14 من التوجيه EU/13/2010 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي بتاريخ 10 مارس 2010 بشأن تنسيق بعض الأحكام المنصوص عليها في القانون أو اللوائح أو الإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوفير خدمات وسائل الإعلام السمعية والبصرية (التوجيه بشأن خدمات وسائل الإعلام السمعية والبصرية)، الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي 2010، 95/1 L، الصادرة بتاريخ 15.4.2010.

[30] انظر(ي) الموقع الإلكتروني التابع للبوابة الأوروبية للمحتوى على الإنترنت على الرابط التالي: https://euipo.europa.eu/ohimportal/en/web/observatory/agorateka.

باء. مراقبة سبل تنفيذ التوصية

31. بغية مراقبة وتقييم سبل التنفيذ والآثار الخاصة بالتوصية، أنشأت المفوضية نظام مراقبة بدعم من المرصد[31].

أ) مؤشرات الأداء الأساسية

32. بغية الاضطلاع بمراقبة فعالة، نشرت المفوضية في 31 يوليو 2023 أربعة مؤشرات أداء رئيسية تعكس مختلف أقسام التوصية[32]. وقد طُوّرت مؤشرات الأداء الرئيسية، بعناصرها الكمية والنوعية، بعد مشاورات مكثفة مع أصحاب الحقوق، والوسطاء عبر الإنترنت، والسلطات العامة. ودُعيَت الأطراف التي تتوجه إليها التوصية إلى تقديم البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية إلى المرصد عن طريق نماذج محددة مسبقاً وفي غضون فترة زمنية معينة[33]. وسيتم جمع البيانات على أساس طوعي مع احترام سرية المعلومات. ويعتزم المرصد تنظيم اجتماعات منتظمة مع الجهات المعنية لتقييم التقدم المحرز.

ب) إنشاء شبكة هادفة لإدارات حق المؤلف الوطنية

33. بالإضافة إلى ذلك، إن التوصية تدعو المرصد إلى إنشاء شبكة مختصة مؤلفة من السلطات الوطنية لتبادل معلومات عن التجارب والتحديات والممارسات الجيدة. ويجب أن تتألف الشبكة في المقام الأول من ممثلين عن السلطات الإدارية ذات صلاحيات محددة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية. لكن الدول الأعضاء التي ليس لديها سلطات إدارية متخصصة تُشجَّع هي أيضاً على الانضمام إلى الشبكة[34].

34. ومن شأن المعلومات المجمعة في هذه الشبكة أن تساهم في مراقبة آثار التوصية. فعلى سبيل المثال، قد يساعد تبادل المعلومات بشأن الخدمات التي تخضع للأوامر الزجرية في إحدى الدول الأعضاء على إعلام السلطات التي تضطلع بالإنفاذ في الدول الأعضاء الأخرى التي تتوافر فيها الخدمات عينها. وينبغي للشبكة أيضاً أن تناقش الممارسات الجيدة فيما يتعلق ببناء الأنظمة الإدارية الوطنية لمكافحة قرصنة الأحداث المباشرة. وحين تكون أسس الشبكة متينة، تصبح قادرة على النظر أيضاً في المزيد من فرص التعاون العابر للحدود.

35. في 10 أكتوبر 2023، عُقد الاجتماع الأول للشبكة المختصة في مبنى مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في أليكانتي. واتسمت التجارب الأولى بالإيجابية، وقد شاركت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، وقُدمت عروض تفصيلية للتجارب الوطنية وأجريت مناقشات حيوية بشأن الجوانب السياسية والقانونية والتقنية لقرصنة الأحداث المباشرة. ومن المزمع عليه أن تجتمع الشبكة مرتين في السنة.

36. ويُشجَّع المرصد كذلك على تطوير وتنظيم أنشطة بناء المعرفة لفائدة القضاة والسلطات على الصعيد الوطني. ولدى المرصد برنامج مكثّف مخصص لبناء المعرفة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية وموجّه للقضاة والمدعين العامين الوطنيين[35]. ومن المقرر في المستقبل تنظيم أنشطة تتعلق بالتدابير وسبل الانتصاف التي تروّج لها التوصية.

---

31 التوصية، النقاط 39-42.

32 المفوضية الأوروبية (2023)، *توصية بشأن القرصنة عبر الإنترنت للأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث المباشرة: خدمات المفوضية تنشر مؤشرات الأداء الرئيسية*، وثيقة مستخلصة من: https://digital-strategy.ec.europa.eu/en/news/recommendation-online-piracy-sports-and-other-live-events-commission-services-publish-key.

33 للاطلاع على التفاصيل انظر(ي) موقع المرصد المخصص لموضوع قرصنة الأحداث المباشرة على: https://euipo.europa.eu/ohimportal/en/web/guest/european-observatory (قيد الإنشاء).

34 التوصية، النقطتان 36-37 والحيثيتان 34-35.

35 التوصية النقطة 38 والحيثية 36.

ثالثا. التعليقات النهائية

37. ستقيّم المفوضة آثار التوصية على عمليات إعادة بث الأحداث الرياضية وغيرها من الأحداث الحية دون ترخيص بحلول 17 نوفمبر 2025. وستأخذ في الحسبان نتائج عملية المراقبة. وفي أعقاب ذلك ستبتّ المفوضية فيما إذا كانت الحاجة تدعو إلى اعتماد تدابير إضافية على مستوى الاتحاد الأوروبي. وقد تكون هذه التدابير ملزمة، بناءً على طلب البرلمان الأوروبي.

38. وعلى نطاق أوسع، قد تشكّل التوصية مصدر إلهام للدول الأعضاء وسائر الأطراف المعنية فتطبِّق التدابير في حالات أخرى تستدعي اتخاذ إجراءات سريعة لتجنّب الضرر الذي قد ينتج عن التعدي على الملكية الفكرية.

[نهاية الوثيقة]